تجربـة بلـدان شرق أسيـا في التنميـة وتعزيـز الثـروة –التجربة الصينية

East Asian countries' experience in development and wealth promotion - Chinese experience

فاتح غلاب[1]
Fateh GHELLAB
استاذ محاضر أ
جامعة المسيلة –الجزائر
Ghellabf06@gmail.com

فيروز زروخي[2]
Fairouz ZERROUKHI
استاذ محاضر أ
جامعة الشلف –الجزائر
fairouzma@yahoo.fr

عائشة بوثلجة[3]
Aicha BOUTHELDJA
استاذ محاضر أ
جامعة الشلف –الجزائر
ai.bout@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019-01-15 **تاريخ القبول:** 2019-03-13 **تاريخ النشر:** 2019-03-30

ملخص:

إن أنموذج التنمية الأسيوي هو واحد من النماذج التي سارعت الزمن في التطور والازدهار ولابد من الاتفاق على أن شروط الانطلاق الأولى للبلدان شرق أسيا هو مراكز التفكير الاستراتيجي (*Think Tanks*) لما لها من دور بالغ الأهمية في ترشيد السياسات وعملية صنع القرار في بلدان أسيا الناهضة، ولعبت هذه المراكز دورا مهما ومركزيا في رسم الاستراتيجيات المستقبلية لمسارات النمو في هذه البلدان، من خلال بلورة رؤى علمية للواقعيين المحلي والعالمي، من خلال تحديد الأولويات القطاعية والتطور التقني، المورد البشري المؤهل، تعد "التجربة الصينية " التي قادها الزعيم الصيني دينج شياو بينج منذ عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها ان ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الصعيد العالمي ومن بين الاستراتيجيات الأخيرة التي اتخذتها الصين لزيادة مكانتها على المستوى العالمي وهي استراتيجية معلنة تسمى بــ: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.

الكلمات مفتاحية: أنموذج التنمية الأسيوي، التفكير الاستراتيجي، السياسات والاستراتيجيات، النمو والتنمية الاقتصادية. التنمية في الصين طريق الحرير.

Abstract:

The Asian Development Model is one of the fastest-growing models of development and prosperity. It must be agreed that the first starting conditions for East Asian countries are Think Tanks because they have a critical role to play in rationalizing policy and decision-making in emerging Asian countries, These centers have played an important and central role in shaping future strategies for growth in these countries by developing scientific visions of local and global realities by defining sectoral priorities and technological development, the qualified human resource. The Chinese Experience, led by Chinese leader Deng Xiaoy Since 1978, Peng has pursued a unique approach that has been a source of admiration for the world. Through its success, Bing has been able to elevate China to an advanced position among the world. Among the most recent strategies taken by China to increase its position globally is a declared strategy called B: The economic belt of the Silk Road and the Silk Road of the 21st century.

***Keyword** : Asian development model, strategic thinking, policies and strategies, growth and economic development. Développement of China Silk Road*

المؤلف المرسل: فيروز زروخي، **الإيميل:** fairouzma@yahoo.fr

مقدمة:

لقد شكلت تجربـة بلـدان شرق أسيـا في التنميـــة وتعزيـــز الثـروة أو ما عرف بالنمور الآسيوية تجربة مهمة لفتت انتباه العالم بأسره. فخلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة استطاعت أن تحقق تطورا هائلا في مجال النمو، وأخذ هذه التجربة ينهال عليها من كل دول العالم وخاصة من قبل اقتصادي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين رأوا فيها أنموذجا يجب على الدول النامية ودول العالم الثالث أن تستفيد منها وتحذوا حذوها إذا أرادت الخلاص من التخلف.

بحكم مكانة الصين السياسية والاقتصادية والجغرافية والديمغرافية والاستراتيجية ودورها الإقليمي والدولي في التفاعلات الدولية في المرحلة الراهنة، طرحت فكرة التي تحولت الى مبادرة ثم استراتيجية معلنة تسمى بـ: **الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين،** وهي استراتيجية جيو اقتصادية ومجموعة من مشاريع البنى التحتية الضخمة الرامية إلى تعزيز العلاقات التجارية بين بكين وقارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. إن الدول العربية سوف تستفيد من الانموذج التنموي الصيني وبهذه الاستراتيجية (طريق الحرير) سوف تصبح الصين شريكا اقتصاديا رئيسيا للدول العربية.

إشكالية الدراسة: تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

ماهي الاستراتيجيات التنموية التي طبقت في التجربة الصينية وكيف يمكن الاستفادة منها؟

فرضيات الدراسة: تتبلور الفرضية الرئيسية للدراسة فيما يلي:

التجربة الصينية لم تعتبر الانطلاق الاقتصادي غاية في حد ذاته، بل احتاج ذلك إلى استراتيجيات مختلفة طويلة المدى ضمنت استمرار التنمية بعد الانطلاق.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة حول التطرق الفكر الاقتصادي إلى أهمية عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية (الاستراتيجيات) ومدى فعالية دورها في مجال التنمية الاقتصادية القصيرة والبعيدة المدى.

محاور الدراسة: سيتم التطرق الى الدراسة من خلال المحاور التالية.

- ماهية نموذج التنمية والنهوض الاقتصادي في أسيا؛
- قراءة في تجربة الصين العملاق النائم والاستراتيجية الجديدة؛
- مبادرة "الحزام والطريق" والتعاون الصيني العربي.

I. ماهية نموذج التنمية والنهوض الاقتصادي في آسيا

1.I. سمات انموذج التنمية: اتسم نموذج التنمية في بلدان شمال وجنوب شرق أسيا بعدد من السمات الرئيسية أهمها[1]:

- **استراتيجية استثمارية:** يقوم على احداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد والإنتاج خلال مدى زمني قصير؛
- **نظام تجاري:** يقوم على التحفيز التصديري، وليس مجرد الاحلال محل الواردات؛

– **الدولة:** تلعب دور المحفز في تحديد توجهات السياسة الاقتصادية بعيدة المدى، دون إهدار دور اليات السوق؛

– **البعد الثقافي والمؤسسي:** من حيث احترام قيمة العمل والجودة والاتقان؛

– **اعتبارات الامن القومي:** حيث اعتبرت القيادات السياسية في تلك البلدان ان بناء عناصر القوة العسكرية عنصر مهم في حسابات القوة بالمعنى الشامل للكلمة.

وقد ساعد على ذلك توفر درجة كبيرة من الاستمرارية في السياسة الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن امتدت أحيانا الى حقبتين او ثلاث حقب، رغم تبدل النظم السياسية، الامر الذي أدى الى مسار تراكمي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

I.2. أنموذج الاوز الطائر: تعريف اصطلاح "النمور الاقتصادية" وشروط الانتماء إلى ناديها: ينصرف اصطلاح "النمور الاقتصادية الآسيوية" في ادبيات التنمية الاقتصادية الدولية إلى مجموعه دول جنوب شرق آسيا التي حققت نموا اقتصاديا بمعدلات سريعة ومرتفعة مثيره وملفته للأنظار بما يشبه قفزات النمور في سرعتها لتمتد قوتها لسنوات عديده قبل ان تصل إلى مرحله الشيخوخة. فمن المعروف ان النمور تسير بخطوات وثابة إلى الامام. كما انها تسير مرفوعة الرأس، شامخه في تطلعاتها إلى المستقبل. ويضفي هذا الحال عليها نوعا من التفاؤل في حياتها. وهذا هو سر التسمية. وبصفه عامه فإننا نجد هذا الانجاز الرائع في أداء النمو المتميز والسريع لاقتصاديات مجموعه الدول التالية:

يصور هذا النموذج (الإوز الطائر الذي وضع تصوره الاقتصادي الياباني أكاماتزو كانامي في سنة 1937 ثم انتشرت على يد برسو كامنغز في سنة 1984 كنموذج بديل لنماذج التنمية الصناعية السائدة آنذاك). ويتحدث أكاماتزو في هذا النموذج عن ثلاثة منحنيات رئيسية، منحى الاستيراد، منحنى الإنتاج، منحنى الصادرات. وشبه عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاند واندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام. وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة. ويرتبط نموذج (الإوز الطائر) بدورة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، التي تمر بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** يحاول البلد الآخذ في النمو (كوريا أو ماليزيا) باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا والسابق في النمو الاقتصادي (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم).
- **المرحلة الثانية:** يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة محليا (على أرضه) بتمويل مشترك من البلد المتقدم (الأم) واستيراد تقنيته.
- **المرحلة الثالثة:** يبدأ البلد الآخذ في النمو بتصدير السلعة للخارج، خاصة للبلدان الأسيوية المجاورة الأقل نموًا.[3]

3.I. الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية: هناك مجموعة من الظروف التي أدت الى نجاح تجربة النمور الأسيوية في التنمية نذكر منها:

–لا بد من الاتفاق على ان ما وفر شروط الانطلاق الأولى للنمور الاسيوية الأربعة ذائعة الصيت، هي ظروف الحرب الباردة، فالبداية الحقيقية للنمور الأربعة كانت نتاج الحرب الباردة. وقد أراد الغرب ان يحول كوريا الجنوبية الى دولة صناعية حديثة في مقابل كوريا الشمالية، ويحول تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة الى واجهة براقة في مواجهة الصين الشعبية، وهكذا تم ضخ الأموال في هذه البلدان، وتم فتح أسواق التصدير امام منتجاتها بلاد حدود.

بل يمكن القول ان نهضة اليابان ذاتها كانت جزئيا نتاج الحرب الباردة. وهذا لا ينفي بالطبع ان اليابان عملت بهمة ونشاط، لكي تحقق ذلك المستوى الهائل من النهضة والتقدم. فاليابان حتى عام 1949 لم تكن قد حصلت الا على قدر محدود من المساعدات والمعونات الأجنبية، رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ بضع سنوات. ثم فجأة وبعدما تدخل / ما توسي تونغ/ بكين في عام 1949، بدأت المساعدات تنهال على اليابان بشكل كبير وسخي بدءا من عام 1950، وبدا الاهتمام الفعلي بتطوير اليابان لتصبح القوة الأساسية المنافس للصين الشعبية، وقد استفادت اليابان استفادة جمة من تلك الظروف المواتية.

– ان تجربة النمو السريع في بلدان شرق اسيا نشأت في بلدان صغيرة الحجم باستثناء كوريا الجنوبية، وبتالي كان من الممكن تحقيق زيادة ملموسة وسريعة على مستوى الدخل الفردي، وكذا مستوى الرفاهية للمجتمع في مجمله، الامر الذي يصعب حدوثه في البلدان ذات الكثافة السكانية الأعلى، مثل معظم البلدان العربية. لذا فان النماذج الأكثر صلاحية لكي تستفيد بلدان المنطقة العربية من تجربتها، هي المجموعة التالية من بلدان اسيا الناهضة: كوريا الجنوبية /في طبعتها الثانية/، ماليزيا، الصين والهند.

–إن جانبا مهما من نهضة وتقدم النمور الأربعة القدامى كان من صنع الشركات دولية النشاط tnc's من خلال بناء منصات تصدير في تلك البلدان. وقد ساعدت تلك الأوضاع على توجه تلك البلدان للتصدير مباشرة، من دون المرور بمرحلة الاحلال محل الواردات، لأنها تحولت الى منصات تصدير لشركات دولية، تحصل من خلالها على الخامات والمكونات الأساسية، والتقانة اللازمة، كما تضمن لها تلك الشركات تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية. وفي المقابل، نجد ان تجارب التنمية الحقيقية في بلدان العالم النامي، سواء البرازيل او الارجنتين او الصين او الهند، بدأت أولا بعملية التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات بعمق، ثم اخذت تدخل في مرحلة التصدير فيما بعد.

وعلى الصعيد المؤسسي؛ لعبت مراكز التفكير الاستراتيجي think tanks دورا بالغ الأهمية في ترشيد السياسات وعملية صنع القرار في بلدان اسيا الناهضة. وقد لعبت هذه المراكز دورا مهما ومركزيا في رسم الاستراتيجيات المستقبلية لمسارات النمو في هذه البلدان، من خلال بلورة رؤى علمية للواقعيين المحلي والعالمي، ولاسيما في مجالات:

– تحديد الأولوية القطاعية؛

- رسم اتجاهات التطور التقاني؛
- تعيين نمط التغييرات المؤسسية المطلوبة لمصاحبة عمليات النمو والتنمية.

ولا شك في ان كفاءة الكادر العلمي والقيادي لتلك المراكز ساعدت القيادة السياسية على التحرك المستقبلي في ظل بوصلة هادية. وقد ساعدت الدراسات والتوصيات في عدم الاقتصار على رؤية الأشجار منفردة، بل رؤية الغابة ككل، على حد تعبير الفرد مارشال أحد مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

كذلك لابد من الإشارة الى الدور المركزي الذي لعبته الاستثمارات المالية اليابانية والشركات دولية النشاط اليابانية كقاطرة لعملية التنمية في بلدان جنوب شرق اسيا، واقترن ذلك بالقدرة التنظيمية والخبرة الرأسمالية التي جاءت في ثنايا الاستثمارات اليابانية، بدءا من منتصف الثمانينات.

إن المال وحده لا يكفي لكي يكون عنصرا محفزا للتنمية، إذا لم يقترن بالقدرة التنظيمية والتقدم التقاني والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. وهذا ما اثبتته التجربة في المنطقة العربية. فلم يصاحب المال الخليجي الوفير خبرة تنظيمية وتقنية مناظرة، الامر الذي كان له انعكاسات سلبية على تجربة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

I .4. أسباب أزمة دول جنوب شرق آسيا: تتمثل أسباب ازمة دول جنوب شرق أسيا فيما يلي: [4]

- تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- تمويل التنمية بالقروض القصيرة الأجل؛
- منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية؛
- ضعف وقصور الجهاز المصرفي والمالي وفساده وعدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية؛
- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق؛
- الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك؛
- في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها؛
- التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية والصرفية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر؛
- لاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

من أبرز النتائج المستخلصة[5]:

– إن الاحتياط من النقد الأجنبي لا توفر الحماية والحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك إختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات؛

– يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي؛

– عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة اتجاه تقلبات سعر الصرف؛

– تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة والاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية؛

– العمل على التطوير الدائم للأنظمة والضوابط والسياسات النقدية والتمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق و تطويراته المتسارعة؛

– تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك؛

– التنويع في المنتجات والخدمات، والتنويع في التعامل مع عملاء عديدين ومناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنبا للتركز.

مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط والذي خلافا للاستثمارات المباشرة يعتبر مثير للمتاعب، ومما يعزز هذا الرأي أنّ الدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل.

نستخلص أن أهم أسباب هاته السلسلة من الازمات إلى اضطرا بات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال وتشوهات النظام المصرفي. رغم الآثار السلبية التي خلفتها هاته الازمات، إلا إنها لفتت أنظار الدول والحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكل المالي والبنكي، تفاديا لحدوثها مستقبلا ومحاولة منع انتشارها إلى الدول الأخرى،

II . قراءة في تجربة الصين العملاق النائم والاستراتيجية الجديدة

II .1. خصائص التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية

التجربة الصينية" هو نظام اقتصادي اشتراكي ونموذج لتنمية الاقتصادية حيث يرى بعض العلماء أن التجربة الصينية تمتاز بأربع خصائص رئيسية هي:[6]

– **الملكية:** تنفيذ الملكية العامة هي الغالبة بينما تتطور الملكية المتنوعة الأخرى.

– **التخصيص:** هو تنفيذ التوزيع وفقا للعمل بوصفه الرئيسي وتعايش أنواع من التخصيصات الأخرى.

– **تخصيص المواد:** تنفيذ تخصيص المواد على قاعدة نظام السوق والتنظيم النموذج رائد من جانب الدولة.

– **تنسيق التنمية المحلية والدولية:** تنفيذ اعتماد على الذات مع تأكيد على الانفتاح.

منذ ان بدأت جمهورية الصين الشعبية تجربتها في الإصلاح والانفتاح الاقتصادي منذ عام 1978 والعالم يراقب هذه التجربة باهتمام ودهشة في ان واحد، اذ ان الانفتاح الاقتصادي الصيني ليس ككل الانفتاحات التي تمت في بقاع عديدة من العالم، ذلك ان السماح للشركات الدولية متعددة الجنسيات بالقيام بأنشطتها داخل الصين يتم بالشروط الصينية نتيجة إصرار القيادة السياسية الصينية على نجاح رهان ما يسمونه اشتراكية السوق.

ويمكن اعتبار ان تجربة الصين لها خصوصيتها وتفردها، فحجم الصين الكبير وثقلها السياسي يجعلها تنينا اقتصاديا، وليس مجرد نمر من نمور اسيا البازغة، فالصين تمثل كتلة تاريخية جديدة بامتداداتها البشرية والتاريخية وتشابكاتها الاقتصادية. فالصين التاريخية ليست مجرد الرقعة التاريخية للصين الشعبية او ما يسمى mainland china بل تضم اليوم هونغ كونغ المركز المالي المهم، التي عادت الى حضن الصين الام، بعد طول غياب، وسوف يمتد ذراع الصين الام لكي يضم في المستقبل تايوان. ثم هناك تلك الأغلبية الصينية في سنغافورة بالإضافة الى تلك الشبكة التجارية الواسعة والممتدة التي يديرها الصينيون في المهجر عبر كافة بلدان العالم.

ولقد حققت الصين معدلات نمو هائلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تراوحت ما بين 9 و 13 بالمئة في السنة، وهي تعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم، مع تنويع مستمر في لهياكل الإنتاج وتحقيق قفزات هائلة في حجم الصادرات وتركيبها، كذلك ارتفعت احتياطات الصين من العملات الأجنبية الى مستويات عالية غير مسبوقة.

وتشير الخبرة التاريخية إلى إن الصين قد مارست سياسة **السير على الساقين** في النصف الثاني من القرن العشرين منذ وصول القيادة الثورية الجديدة الى الحكم في نوفمبر 1949، فخلال الفترة الأولى للتنمية بأسلوب التخطيط المركزي 1950-1977 لم يتم إهمال الزراعة لحساب الصناعة، ولم تهمل الصناعة الخفية لحساب تطوير الصناعة الثقيلة كما حدث في التجربة السوفياتية، ويحدث الشيء ذاته اليوم، إذ تحدد القيادة الصينية مجالات الاستثمار لرأس المال الأجنبي (**الصناعات عالية التقنية**)، وكذلك نطاقه الجغرافي في المناطق الاقتصادية الخاصة التي يصل عددها الى 22 منطقة، لكي يتكامل مع رأس المال المحلي (العام والخاص).

ورغم أن الصين تعتبر من أكثر البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية من بين الدول النامية، إلا أن الجانب الأعظم من هذه النفقات الاستثمارية القادمة من الخارج، إنما هي ذات أصول صينية قادمة من **هونغ كونغ _ تايوان _ سنغافورة**، ومعظمها جاء ليبقى، ولكي تتم إعادة زرعه في التربة الصينية الأم.

وتهدف الصين إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية الخارجية الى تعزيز ودعم موقعها في خريطة الاقتصاد العالمي، بما يخدم استراتيجيتها الكلية في النمو والتطوير الاقتصادي وتحولها تدريجيا الى قوة عظمى. وضمن هذا الإطار، تهتم الصين باكتشاف سبل التعاون الاقتصادي والفني مع الدول النامية،

وعلى راسها بلدان **المنطقة العربية**. فالصين مهمته بفتح مزيد من أسواق التصدير امام السلع الصينية في أسواق بلدان **العالم الثالث**.

ومن ناحية أخرى، فقد أصبحت الصين مستوردا صافيا للبترول، اذ قدرت فجوة العرض والطلب على النفط فيها بنحو 15 مليون طن عام 1996، مما يدفع صانع القرار الصيني للبحث عن مصادر للإمداد النفطي على المدى البعيد. وهذا بدوره يفتح الباب أمام تنمية تبادل المصالح الاقتصادية بين الصين وبلدان المنطقة العربية الغنية بمواردها النفطية.

ورغم هذه الإنجازات الكبيرة للسياسة الاقتصادية الصينية الجديدة خلال العشرين عام الأخيرة، هناك عدد من التحديات والتناقضات المهمة التي رافقت هذه التطورات وتحتاج الى معالجة حكيمة من القيادات السياسية الصينية نوجزها في ما يلي:

– ميل معدلات البطالة للارتفاع في بعض المناطق، نتيجة سياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وهي ظاهرة غير معهودة في الاقتصاد الصيني منذ الخمسينات، مما قد يفتح الباب امام توترات قد تمس السلام الاجتماعي في البلاد؛

– تزايد الفروق الإقليمية نتيجة تباين مستويات النمو والتقدم الاقتصادي بين مناطق الصين المختلفة، ولاسيما بين مناطق شرق وجنوب شرق البلاد (المتقدمة) ومناطق الوسط وغرب البلاد (المتخلفة)؛

– اتساع فجوة الدخول نتيجة الدور المتزايد الذي تلعبه الدخول غير الاجرية المتولدة في قطاع الاعمال الخاص (أرباح وعمولات وريع)، مما يطرح تناقضات جديدة تمس مفهوم العدالة الاجتماعية.

– هشاشة القطاع المالي، وهو قطاع ناشئ، وقد أصابه قدر من رذاذ الازمة المالية في اسيا، وتحاول الحكومة الصينية جاهدة ضبط وترشيد أداء المؤسسات المالية المتعثرة.

ولكن يظل رهان اشتراكية السوق هو أكثر الرهانات حرجا بالنسبة لمستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الصين، في ظل التناقضات والتحديات الجديدة التي افرزتها سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي. ولكن مهما كان مستقبل التطورات المقبلة في الصين، فهي تسير في طريق التحول الى قوة عظمى سوف يحسب لها ألف حساب في القرن الحادي والعشرين.

II .2. استراتيجية الصين في التنمية لعام 2025

تحاول الصين من خلال هذه المبادرة توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. وتتضمن المبادرة تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب نفط وغاز وخطوط طاقة كهربائية وإنترنت وبنى تحتية بحرية، ما يعزز اتصال الصين بالقارة الأوروبية والإفريقية.

بعد وصول شي جين بينغ إلى الرئاسة الصينية في الرابع عشر من مارس 2013، اقترح استراتيجية تعرف الآن باسم **مبادرة الحزام والطريق**، وهي شبكة شاملة من مشاريع البنية التحتية الجديدة تبدأ **من الصين، مروراً بآسيا الوسطى وصولاً لأوراسية والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي**، وأعلن جين

بينغ عن هذه المبادرة عام 2013 خلال اجتماع في كازاخستان، ثم في عام 2015 وقّع "بينغ" على استراتيجية صناعية عالمية وطنية تسمى "**الصين 2050**.[7]"

المشروع الصيني يهدف إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات، ومد طرق مواصلات حديدية ومائية، إضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط والطاقة وخطوط الالياف البصرية، ومعظمها يمر عبر إيران ويصل بحر الصين في الشرق بأوروبا وإفريقيا في الغرب.[8]

حسب الدراسات التي أجريت، فإن هذا الطريق من شأنه أن يربط 65 دولة بعضها ببعض، ويحقق تبادلا تجاريا يزيد عن 21تريليون دولار من البضائع، وينشئ سوقا تجارية يزيد عدد سكانها عن 4.4 مليار نسمة. وإذا تحقق هذا المشروع فإن كلفة شحن البضائع سوف تنخفض بنسبة ما بين 40 و60 %مقارنة بكلفتها الحالية. وبالنظر إلى هذه الأرقام، يمكننا أن نتصور حجم الأرباح التي سيدّرها طريق الحرير الجديد على الدول التي سيمر عبرها.[9]

إحدى الخصائص التي يمكن ملاحظتها في الصين منذ عام 2008 هي: [10]

- تصميمها للمؤسسات الصينية والشعب الصيني على الوصول إلى الأهداف المطلوبة بأسرع وقت ممكن، أي إنه بعد التوصل إلى إجماع حول الاستراتيجية الوطنية، يسعى الصينيون اليوم بعزم كبير لإنجاحها، فقد استطاعت هذه الدولة الانتقال من اقتصاد زراعي فقير الأكثر حرماناً في العالم لتصبح أكبر منتج صناعي في العالم. إلا أنها خلال هذه الفترة ارتكبت بعض الأخطاء أيضاً، التي من ضمنها عدم الاهتمام بجودة الإنتاج التي أتت في المرتبة الثانية عوضاً عن الأولى، ولكن منذ عام 1979، ومع التحولات السياسية التي شهدتها الصين، انتقلت شيئاً فشيئاً لتصبح من أحد أهم المصنعين الحرفيين في العالم، لدرجة أنها أصبحت تصنّع العديد من المنتجات للشركات الغربية، مثل سيارات فولكس فاجن أو سيارات جنرال موتورز، ايفون، وغيرها...

- تحاول الصين الآن تغيير هذه السياسة، على غرار ما فعلته اليابان بعد عام 1952، ومن بعدها كوريا الجنوبية وألمانيا، حيث تعتزم البدء بمرحلة تسميها "**إحياء الإنتاج الصيني**"، والهدف من هذه الاستراتيجية هو أن تقوم الصين بتصنيع المنتوجات الغربية عوضاً عن تجميع المكونات للعمالقة الأجانب مثل شركة أبل وغيرها، وقد بدؤوا بالفعل في عملية تطوير صناعتهم، وكما هو مبين في استراتيجية "الصين 2025"، فإن الحكومة الصينية والمؤسسات الوطنية عليها دعم سياسة الانتقال من "**صنع في الصين**" إلى "**خلق في الصين**"، من "**سرعة الصين**" إلى "**جودة الصين**"، من "**المنتجات الصينية**" إلى "**العلامات التجارية الصينية** "، وتم اقتباس مفهوم استراتيجية "**الصين 2025**" على أساس استراتيجية الصناعة الألمانية 4.0، والتي يطلق عليها البعض **الثورة الصناعية الرابعة،** وتهدف هذه الاستراتيجية

إلى إحراز تقدّم تكنولوجي في التقنيات الرئيسية مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، التعلم الآلي، الأنظمة العنقودية، الأمن الإلكتروني، والتكيف الآلي مع التغيير الجذري في العمليات التجارية للمنظمات

- هدف الرُؤية الاستراتيجية جمهورية الصين الشعبية من هذا المشروع إلى تعزيز التّعاوُن الاقتصاديّ والتِّجاريّ والثقافيّ والسياحيٌّ والعديد من التّطلُّعات الطمُوحة للأُمَّة الصِّينِيّة لتحقيقِ الاستِقرارٌ والتّنمِية المُستدامة في الصِّين والعالَم.

حيث يمثل الشكل رقم (1) في قائمة الملاحق ممرات طريق الحرير البرية والبحرية للقرن الحادي والعشرين.

بحلول عام 2025، أي بعد 10سنوات منذ بدء هذه الاستراتيجية، تتوقع الصين أن تتحول إلى "**قوة منتجة كبيرة**"، ولتحقيق ذلك تعتزم الصين تعزيز قوتها الصناعية، ورقمنة إنتاجها وتفعيل ابتكار التكنولوجيات الوطنية، الخطوة الثانية بحلول عام 2035، سنكون شاهدين على وصول الصين إلى "مستوى منافس لقوى التصنيع العالمية"، إلى جانب التحسّن الحاد في القدرة على الابتكار من أجل إدخال تحسينات رئيسية وزيادة كبيرة في القدرة التنافسية، أما في الخطوة الثالثة والأخيرة أي ما بعد 100 سنة من تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 2049، تتوقع الصين "أن تأخذ زمام القيادة في القوى الصناعية العالمية".

وتشير **بيانات صندوق النقد الدولي** إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الصين قد بلغ 6.7% في عام 2016، مقارنة بنحو 1.6% للولايات المتحدة الأمريكية. ومن المقدر له أن يبلغ 6.6% في عام 2017، مقارنة بنحو 2.3% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2018 من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو 6.2% في الصين مقارنة بنحو 2.5% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2022 من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو 5.7% في الصين، مقارنة بنحو 1.7% في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يؤكد على أن الاقتصاد الصيني سيعزز مكانته على عرش الاقتصاد العالمي في ظل استقرار مالي ومعدلات تضخم تقل عن 3%، وسيستمر على هذا النحو في المدى المنظور وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. وأيضا في ظل استمرار فائض ميزان الحساب الجاري الصيني الذي سيظل يتراوح بين 2%، 1% من الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام 2022 مما يؤكد على متانة الاقتصاد الصيني وتفوقه في علاقاته الدولية، مقارنة بعجز أمريكي هائل يتزايد حجمه ويدور حول مستوى 3% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كل تلك البيانات تؤكد على أن اقتصاد الصين سيوسع الفجوة الحقيقية التي تفصله كاقتصاد المقدمة عالميا عن اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو

وهما أهم منافسين له، إلى أن تتمكن الهند من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو لتصبح هي المنافس الرئيسي للصين على عرش الاقتصاد العالمي في منتصف هذا القرن.[11]

III . مبادرة "الحزام والطريق" و التعاون الصيني العربي

تعتبر الدول العربية شريكًا هامًا في بناء مبادرة "الحزام والطريق" مع الصين. وفي يونيو 2014، خلال الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة من الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي ببكين، ألقى الرئيس الصيني شي جينبينغ خطابًا بعنوان " **تجسيد روح طريق الحرير لتعميق التعاون الصيني العربي**"، وشرح بعمق مفهوم تجسيد روح طريق الحرير المتمثل في "السلام والتعاون والانفتاح والشمول والاستفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك"، وطرح بوضوح التشارك الصيني العربي لبناء "الحزام والطريق". وشدد الرئيسشي جينبينغ: "أن طريق الحرير القديم كان فاتحة التبادل والتواصل بين الصين والعالم العربي، ومبادرة الحزام والطريق تتطلب منا البناء المشترك كشركاء طبيعيين". وفي يناير 2016، أكد الرئيس شي جينبينغ مرة أخرى في مقر جامعة الدول العربية، بأن الصين ترغب في بدء تنفيذ التشارك في بناء"الحزام والطريق"، ملتزمةً بمفهوم **عملية السلام، والابتكار، والريادة، والحوكمة والتكامل، وتعزيز الاستقرار، والتعاون المبتكر، والمؤامة في مجال الطاقة الإنتاجية، وتعزيز الصداقة،** والدفع المشتركة من الجانبين لتجديد روح شباب الأمتين الصينية والعربية وتشكيل المزيد من التبادلات. وقد أشار خطابان الرئيس شي جينبينغ الهام ان والموجهان إلى العالم العربي إلى مسار تنمية العلاقات الصينية العربية.

تلقت مبادرة التشارك الصيني العربي في بناء "**الحزام والطريق**" استجابات كبيرة من العديد من الدول العربية، وبدأت العديد من البلدان التخطيط بشكل ايجابي لمواءمة استراتيجياتها التنموية توافقًا مع مبادرة "الحزام والطريق"، مثلا: "خطة انتعاش الاقتصاد المصري" التي أعدتها مصر، و"رؤية السعودية 2030"، وإنشاء "مدينة الحرير" بالكويت، و"مدينة الملك محمد السادس للعلوم والتكنولوجيا" بطنجة المغرب، و"رؤية الأردن 2025" وغيرها. ولقد خلقت مبادرة "الحزام والطريق" منصة وزخم وفرص جديدة لتطوير التعاون العملي بين الصين والدول العربية في الحقبة الجديدة. ووقعت الصين اتفاقية "الحزام والطريق" مع تسع دول عربية، وأصبحت مبادرة التشارك في بناء "الحزام والطريق" سمةً تميز التعاون الجماعي الصيني العربي، والتي تنعكس على جميع جوانب التعاون الصيني العربي.[12]

خاتمة:

إن الصين قد غيرت مفهوم التنمية وأثبتت ان معجزة شرق آسيا لم تكن صدفة وهذا يؤكد إمكانية التنمية الداخلية في الدول على عكس النموذجين الكوري الجنوبي والتايواني.

إن التجربة الصينية متفردة فى كونها الدولة الوحيدة التى حققت معدل نمو 10% سنوياً على مدى ثلاثين عاماً متصلة، وهو ما أسهم فى تراجع معدل الفقر إلى 8% وزيادة احتياطي النقد الأجنبى إلى 2.3 تريليون دولار، وارتفاع معدل النمو الصناعى إلى أكثر من 11%، وهو ما حوّل البلد إلى أكبر مصدر فى العالم، وثاني أكبر مستورد بعد الولايات المتحدة.

إن فكرة **طريق الحرير** تقوم على أن واردات الصين ستقفز بعد خمس سنوات إلى ما يزيد على عشرة تريليونات دولار، أو ستزيد الاستثمارات المباشرة فى الخارج على 500 مليار دولار، وهو ما يعنى أن الفرص متاحة أمام العالم العربي الذي يصدر سلعاً ومنتجات إلى الصين بـ 140 مليار دولار سنوياً فى الوقت الحالى بما يمثل 7% فقط من واردات الصين، وترى الصين أن ربط حركة التنمية لديها بالعالم العربى تحديداً يمكن أن يشكل دفعًا كبيرًا للجانبين، خاصة في ظل الإمكانات المتاحة لدى الصين والدول العربية.

الإحالات والمراجع:

[1] محمود عبد الفضيل، **تجربة بلدان شرق اسيا في التنمية**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، 2007، ص 91.

[2] نفس المرجع، ص 91.

[3] محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2000)، ص 156.

[4] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003)، ص 163.

[5] رايس مبروك، **العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2005)، ص 108.

[6] فايزة كاب، **التجربة الصينية**، (المركز العربي للمعلومات، 2009)، ص 02.

[7] مبادرة الحزام و الطريق تقترب من عيد ميلادها الخامس، تقرير على الموقع الالكتروني:
http://arabic.people.com.cn/n3/2018/0803/c31660-9487672.html

[8] نهلة محمد أحمد جبر، طريق الحرير ....استراتيجية القوة الناعمة، ص164، مقال على الموقع الالكتروني:
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf

[9] روح الله صالحي، **مبادرة طريق الحرير الصينية** الهداف والموانع والمشاكل، دراسة جامعية، (طهران، الجامعة الحرة ، 2016)، ص 17.

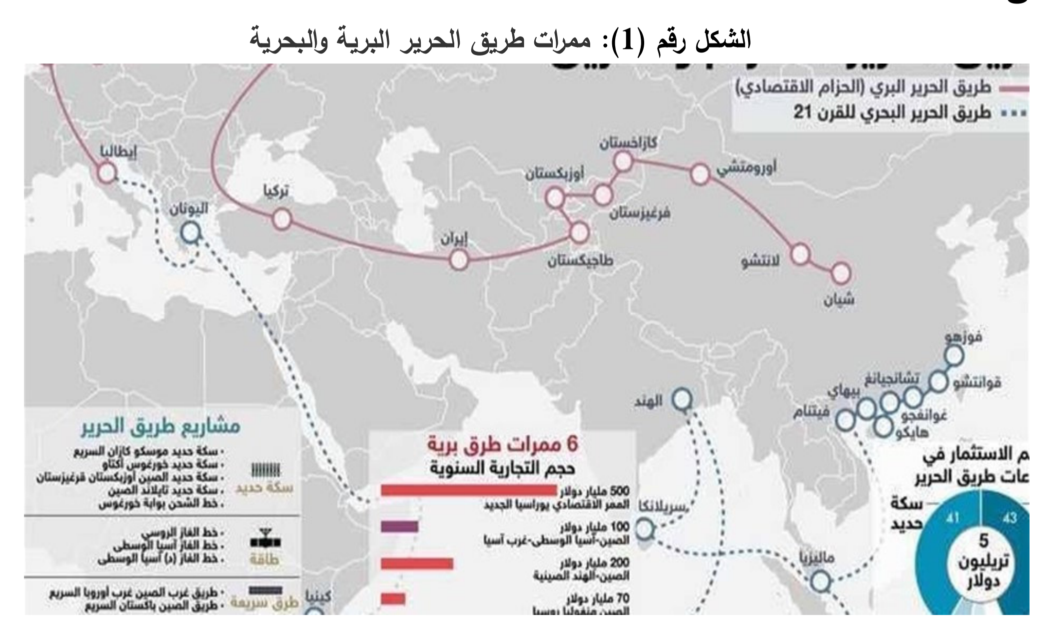
[10] نهلة محمد أحمد جبر، مرجع سابق.
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf

[11] أحمد السيد النجار، **الاقتصاد الصيني. إنجازات مذهلة ونموذج في مفترق الطرق**، مقال متاح على الموقع الالكتروني:
www.chinatoday.com

التشارك في بناء الحزام و الطريق، و دفع التعاون الجماعي الصيني العربي نحو نقطة انطلاق جديدة، انجازات و آفاق منتدى التعاون الصيني [12]العربي، (شانغهاي، مركز دراسات منتدى التعاون الصيني العربي، 2018)، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www. lb.china-embassy.org/eng/xwdt/P020180620636385664840.doc

الملاحق:

الشكل رقم (1): ممرات طريق الحرير البرية والبحرية



المصدر: https://www.lebanon24.com/news/economics